





دونالد ترامب، ونظيره الصربي ألكسندر فوتشيتش، بالبيت الأبيض في أيلول الماضي.

## طريق بعض الدول إلى قلب واشنطن يمر من إسرائيل!

كتب نهاد أبو غوش:

مثل الإعلان عن ارتباط رفع اسم جمهورية السودان من القائمة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب، بتطبيع العلاقات بين هذه الدولة وإسرائيل، مفاجأة لكثير من المراقبين والسياسيين، داخل السودان وخارجه، على الرغم من صدور تسريبات وتوارد مؤشرات ودلائل عدة عن قرب الإعلان عن هكذا اختراق إسرائيلي، لا سيما وأن لقاء علنيا جمع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني المؤقت، في مطلع شباط الماضي في عنتيبيه / أوغندا، وقد دافع البرهان عن لقاءه ذلك بأنه جاء «لحفظ وصيانة الأمن الوطني السوداني وتحقيق المصالح العليا للشعب السوداني».

مصدر الدهشة والمفاجأة لا يعود لتوقع سلوك آخر من قادة هذه الدولة، التي لم تخرج بعد من حروبها الأهلية وأزماتها الداخلية المستحكمة، وهي التي صدرت من عاصمتها الخرطوم، عن الجامعة العربية، اللاءاء العربية الثلاث الشهيرات «لا صلح لا اعتراف، لا مفاوضات» في أعقاب هزيمة العرب العام ١٩٦٧، ولكن مكن الاستغراب ببساطة لأنه لا توجد أي علاقة مباشرة، أو معقولة، أو سببية، بين رفع اسم دولة ما من قائمة أميركية للإرهاب، وبين تطبيع العلاقات بين تلك الدولة وإسرائيل، فالنظام في السودان تغير، ودخل البلد مرحلة جديدة، وكان يمكن لموضوع مثل رفع اسم البلد من قائمة الإرهاب أن يكون بمثابة تحصيل حاصل لتطور طبيعي، لكنه ارتبط لزاما بالتطبيع مع إسرائيل دونما سبب ملزم. ولعل فصحا بسيطا لسلوك الدول والأنظمة التي تنشذ وند واشنطن، سينبئنا أن طبيعة العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وخصوصيتها على مر كل العهود الرئاسية الجمهورية والديمقراطية، هو الذي يجعل من رضا إسرائيل الطريق القصير إلى قلب واشنطن.

### التطبيع أولا

ربما يعمد البعض إلى المراوغة، والتعمية، أو يحاول الإيهام أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل أمر طبيعي فرضته الظروف والمصالح والنضج السياسي، لكن الجزائر البرهان نفسه كان صريحا فوق العادة حين أعلن في مقابلة مع التلفزيون السوداني مساء الاثنين ٢٦ تشرين الأول أنه لا يمكن الفصل بين رفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراضية للإرهاب، والتطبيع مع إسرائيل. وقد أعلنت الحكومة الانتقالية السودانية بعد أيام من تلك المقابلة، أنها وافقت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك في اليوم نفسه الذي وقع فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرارا برفع اسم السودان من قائمة الدول الراضية للإرهاب. ولم يكن السودان وحده من اضطر مرغما، بسبب فقره وديونته وأزماته الكثيرة، إلى سلوك هذا الطريق بغية نيل السماح من واشنطن، فقد سبقته إلى ذلك دولتان متخاصمتان هما صربيا وكوسوفو، الأولى التي ينظر لها غربيا كامتداد للنموذج الروسي في قلب أوروبا، وهي ذاقت ويلات قلب طيران حلف الناتو وسبق قادتها السابقون إلى المحكمة الجنائية الدولية، والثانية التي ما زالت شبه معزولة وتبحث عن اعتراف العالم بها.

فقد رعى الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب اتفاق تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو في لقاء جمعه برئيسي البلدين المتحاربين في الرابع من أيلول الماضي. وكان اللافت، والأهم من تطبيع العلاقات بينهما، هو إعلان ترامب أن البلدين وافقا على افتتاح سفارتيهما في القدس، صحيح أن الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش ظهر كمن تفاعلا من موضوع نقل السفارة، لكن الجوهر يبقى قائما: الرئيس الأميركي يتولى بنفسه إدارة مصالح إسرائيل، حتى الموضوعات الأكثر دقة وحساسية، وكأنها قضايا محض أميركية.

### دول فقيرة وأخرى غنية

لا يقتصر أمر التوسط بإسرائيل لنيل الحظوة لدى أميركا، على الدول التي تعيش في ضائقة سياسية أو اقتصادية كما أسلفنا، فالأمر يشمل كذلك دولا غنية وميسورة كدولة قطر التي يقول تقرير إسرائيلي (١) إنها تحاول التقرب إلى واشنطن من خلال إسرائيل، وذلك من خلال تنسيق دخول المساعدات لقطاع غزة وضمان الهدوء جنوب إسرائيل، وشراء الوقود الإسرائيلي، ويورد التقرير «أن تقوية العلاقات القطرية بإسرائيل لم يكن الهدف، ولكن القطريين فهموا أن الطريق إلى البيت الأبيض يمر عبر إسرائيل، والأموال التي أنفقها القطريون في غزة أرادوا أن توصلهم في نهاية الأمر للاميركيين وأن تفتح لهم الأبواب». قيل الكثير في تفسير تناقضات السياسة القطرية، ويبدو أن أهم مفتاح لفهم هذه التناقضات يتمثل في فهم ما يريده الأميركيون من أصدقائهم وحلفائهم، ولعل ذلك بالضبط هو ما ينطبق على تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وكذلك على قائمة الدول العربية والإسلامية التي تنتظر في دور التطبيع.

ويرى الدكتور غدعون شنير أنه حتى دولة كبرى مثل الهند، وفي ظل أزماتها بعد انهيار حليفها الرئيسي، الاتحاد السوفييتي السابق، أدركت أن الطريق لتحسين العلاقات مع واشنطن يمر عبر الدولة اليهودية (٢).

تحتفظ الولايات المتحدة الأميركية بعلاقات صداقة متينة ومتميزة، وعلاقات تعاون عسكري وأمني واقتصادي، مع عشرات الدول على امتداد العالم، بعض هذه الدول مركزية في منطقتنا، ومهمة استراتيجيا للولايات المتحدة، مثل العربية السعودية، لكن من الواضح أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية تختلف عن أي علاقات أخرى متميزة بين دولتين صديقتين.

يصف الدكتور علي الجرباوي إسرائيل بأنها حليف عضوي للولايات المتحدة، ويقول في مقابلة مع التلفزيون الفلسطيني بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠ إن إسرائيل هي حليف ما فوق استراتيجي. فيما يرصد الدكتور أمل جمال مستويين للعلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة (٣) هما المستوى الاستراتيجي وهو الذي يحيل إلى علاقة طويلة الأمد، وعميقة ذات أبعاد مصالحة، عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، وأبعاد ثقافية وأيديولوجية، وكذلك المستوى التكتيكي الذي يتمثل بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقفي مع التحديات كما هي الحال في التعامل مع القضية النووية الإسرائيلية.

ويصف كل من أيمن طلال يوسف وإمطانس شحادة هذه العلاقات بـ«الشراكة المتينة» التي تمتد إلى معظم المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ويشيران إلى أن أي خلافات سطحية تظهر في مجرى هذه العلاقات لا تؤثر على هذه الشراكة في ظل الدور الوظيفي لإسرائيل في المنطقة، واستعدادها الدائم لخدمة الأغراض والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط (٤).

احتل دعم إسرائيل مكانة ثابتة ودائمة لدى قادة الولايات المتحدة الأميركية، حتى بات دعم إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري، بندا دائما في برامج المرشحين الأميركيين للرئاسة، وفي خطابات الرؤساء المركزية وخاصة خطابات التنصيب التي تعرض الخطوط العريضة للرئيس الجديد، وكذلك في خطابات الرؤساء الأميركيين لدى زيارتهم لإسرائيل أو استقبالهم الزعماء الإسرائيليين.

### ثابت السياسة الأميركية

حتى الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذي وصلت علاقاته برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو حدا غير مسبوق من التوتر، غالبا بسبب تدخلات الأخير الفظة في السياسة الداخلية الأميركية وانحياز الصريح للمرشح الجمهوري ميت رومني، أكد خلال خطاب جامعة القاهرة الشهير في ٤ حزيران ٢٠٠٩، على أن «متانة الأواصر الرابطة بين أميركا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبدا، وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية، وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متماثلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه». وقد أسهب، خلال الخطاب عينه، في شرح ووصف الاضطهاد الذي تعرض له اليهود عبر القرون، ليقرن بين ذلك وبين الموقف من دولة إسرائيل والتهديد بتدميرها.

وقال فور وصوله إلى تل أبيب في مستهل ولايته الثانية في آذار ٢٠١٣ إن التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل أبدي، ومن مصالح أمننا القومي الرئيسية الوقوف مع إسرائيل.

أما الرئيس جورج بوش الابن فقال «إن أمتنا أكثر قوة وأمنًا لأن لدينا حليفاً حقيقياً هو إسرائيل»، وقال إن المقومات المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تجعل منهما حليفين طبيعيين، وهذا الارتباط لن يكسر أبدا (٥).

وشكلت الخطابات أمام مؤتمر إيباك فرصة لعرض السياسات الأميركية تجاه إسرائيل، فالرئيس الديمقراطي بيل كلينتون تياهى في خطابه بأنه وفر لإسرائيل أكثر نظم إطلاق الصواريخ تقدما في العالم، وذلك لضمان تفوقها العسكري الدائم، وأن إسرائيل لن تترك دون دفاع صاروخي فعال (٦).

### دور وظيفي أم قيم مشتركة؟

يعمد قادة الولايات المتحدة ورؤساؤها إلى الحديث عن «القيم المشتركة» التي تجمعهم بإسرائيل، تارة بالحديث عن التقاليد الديمقراطية في البلدين، وتارة أخرى بالحديث عن سمات «مجتمع المهاجرين»، لكن اللافت أن التجارب الديمقراطية التي تعيشها عشرات الدول التي هي في خلاف مع واشنطن لا تعني شيئا لهذه الأخيرة، ومثلها أيضا لم تعن شيئا سمات مجتمعات المهاجرين

في القارة الأميركية الجنوبية وفي أميركا الوسطى، ولا حتى في الجارة الغربية المكسيك التي كانت على مدى السنوات الأربع الماضية هدفا نموذجيا لتحريض الرئيس دونالد ترامب.

لا بد إذن من البحث عن أسباب أخرى لمكانة إسرائيل لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة، مثل الحديث عن «دور وظيفي» لدولة إسرائيل بدأتها الحركة الصهيونية مع إطلاق وعد بلفور، كما يذكر جوني منصور (٧) في حديثه عن تصريح بلفور كخطوة أولى نحو بناء دولة يهودية وظيفية في الشرق الأوسط، ويوسف وشحادة في تقريرهما المشار إليه عن علاقات إسرائيل الخارجية.

ويمكن العثور على عشرات الأمثلة عن الدور الوظيفي الذي تلعبه إسرائيل في خدمة المصالح الأميركية ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل على امتداد العالم، بدءا من التدخلات العسكرية والأمنية ضد الدول والأنظمة التي كانت تبدي الحد الأدنى من الميول الاستقلالية عن سياسة واشنطن والغرب بشكل عام، مثل نظام جمال عبد الناصر وخاصة بعد تأميم قناة السويس واختيار التحالف مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وتأسيس كتلة عدم الانحياز، وكذلك في دعم الحركات والأنظمة الرجعية الموالية للاستعمار، والمناوئة لحركات التحرر، بل شكل الدور الإسرائيلي في هذا المجال بدلا مريحا للإحراج الذي كان يمكن أن تواجهه الإدارات الأميركية المتعاقبة في دعم نظم مثل نظام بريتوريا العنصري، أو النظم المستبدة في أميركا الوسطى والجنوبية كنظامي سوموزا وبينوشيه وحركة الكونترا الرجعية، ففي داخل المجتمع الأميركي توجد قوى ضغط للاميركيين الأفارقة ذوي الأصول اللاتينية وثمة قيود يضعها الكونغرس، وأسرار قد تفضحها وسائل الإعلام، في حين أن إسرائيل وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية كانت على الدوام جاهزة لتنفيذ مثل هذه المهمات.

### دعم لا مثيل له

تشير جميع المراجع الاقتصادية ذات الصلة إلى أن حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل، هو الأعلى بين جميع دول العالم، سواء من حيث مجموعها المطلقة، وآخر قرار مساعدات كان في عهد أوباما، ويشمل التعهد بدفع مبلغ ٣٨ مليار دولار للفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٧، وبمعدل سنوي يقارب ٤ مليارات دولار، كما تبلغ حصة الفرد في إسرائيل من المساعدات الأميركية المباشرة مبلغا قريبا من ٤٠٠ دولار للفرد وهو الأعلى من بين جميع دول العالم التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة، ويتراوح مجموع الدعم الأميركي لإسرائيل منذ إنشائها بين ١٧٠ مليار دولار إلى ٢٧٠ مليارات وبعود الفارق في التقديرات إلى طريقة الحساب التي تعتمد المساعدات الرسمية العسكرية والمالية، ولا يشمل بعضها المساعدات غير الرسمية من الهيئات الخاصة والجمعيات اليهودية ورجال الأعمال فضلا عن الاستثمارات الهائلة لرجال الأعمال الأميركيين في مختلف فروع الصناعة الإسرائيلية وبخاصة الصناعات العسكرية والتقنية الحديثة (الهياتك)، وكذلك المعاملة التفضيلية التي تحظى بها إسرائيل سواء في مجال الحصص في السوق الأميركية، واتفاقيات الشراكة، وضمونات القروض وسبل تشجيع الاستثمار.

ويبدو أن الاستثمارات الأميركية في إسرائيل ليست مجرد استثمارات رابحة في مشاريع ذات جدوى اقتصادية كما هي حال أي استثمارات في العالم، بل تبلغ العلاقة العضوية مداها في مجال الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي باتت تمثل قطاعا رائدا في إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك التجربة المشتركة لإنتاج الصاروخ المضاد للصواريخ (حيثس)، وتجربة تطوير القبة الحديدية، وتجارب تطوير المدرعات، فضلا عما توفره إسرائيل من خلال حروبها المتواصلة من ميدان عملي، ومختبر حقيقي، لتجربة الأسلحة الأميركية والإسرائيلية المشتركة.

وطبيعي أن الحديث عن أهمية إسرائيل في تأمين شبكة المصالح الأميركية في المنطقة والعالم، لا يلغي الدور المميز والمؤثر الذي يلعبه أنصار إسرائيل ومؤيديها في السياسات الداخلية والخارجية الأميركية، وهذا الأمر يتداخل مع مبالغات غير واقعية وغير مدققة بشأن دور «اللوبي اليهودي»، في حين لا يقتصر الحماس لإسرائيل ودورها على اليهود، حيث تنتعش بعض النزعات المسيحانية الخلاصية لتلتقي مع الفكر الصهيوني، المتطرف على وجه الخصوص، وفي المقابل سوف نجد أن أشد معارضي سياسات إسرائيل التوسعية والاستيطانية هم من بين اليهود، وأبرزهم المرشح السابق بيرني ساندرز، والمفكر نعوم تشومسكي، ولذلك فإن الحديث عن قوى ضغط وتأثير صهيونية أكثر دقة من الحديث عن لوبي يهودي.

تظل إسرائيل إذن، ودعمها ودعم تفوقها، ودعم احتلالها، ولأسباب كثيرة، ثابتا من ثوابت السياسة الأميركية مهما اختلف حزب الرئيس الساكن في البيت الأبيض، وبشأن التغيير الذي تجلبه الانتخابات، لا يمكن تجاهل أن الرئيس ترامب قدم لإسرائيل ما لم يقدمه رئيس آخر طوال تاريخها، وكما يقول الصحافي جعدون ليفي في «هارتس» (٢٠٢٠/١١/٦): «صحيح أن ترامب صديق المستوطنين، ولكن ما يبدن لن يفعل شيئا يؤدي إلى إخلائهم»، وهو نفس المعنى الذي يذهب إليه الجنرال السابق عاموس جلوبوع في «معاري» بنفس اليوم أن لا يبدن لن يلغي اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان واعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل في أكبر خدمة أمنية وسياسية قدمها رئيس أميركي إلى إسرائيل على مر التاريخ.

### هوامش:

١. تفاصيل المقابلة وردود فعل القوى السودانية منشورة على موقع قناة الجزيرة الإلكترونية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧ <https://www.aljazeera.net>
٢. هيئة البث الرسمية كان، والتقرير منشور على موقع [www.i24news.tv/ar](https://www.i24news.tv/ar) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥. كما نشرت (هارتس) تقريرا مماثلا بتاريخ ٢٠١٨/١/١٩
٣. جعدون شنير، موقع «يدع» ٢٠٢٠/٨/٢٦
٤. أمل جمال، تقرير مدار الاستراتيجي من ٧٧.
٥. أيمن طلال يوسف، إمطانس شحادة، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٨، العلاقات الخارجية من ٤٢،٤٣
٦. خطاب أمام مؤتمر إيباك في ١٨ أيار ٢٠٠٤
٧. خطاب أمام مؤتمر إيباك ٧ أيار ١٩٩٥
٨. جوني منصور، قضايا إسرائيلية، العدد ٢٧، الصفحات ٩٦-٩٩.

## تحت غطاء «التطوير»:

# خط إسرائيلية حكومية لتهديد القدس وتغيير طابعها العربي (القرار ٣٧٩٠ نموذجاً)!

كتب عبد القادر بدوي:



سياسات الاحتلال في القدس: الهدم ثم الهدم.

تتعرض مدينة القدس منذ احتلالها العام ١٩٦٧ لعملية تهويد وأسرلة ممنهجة؛ حيث دأبت حكومات إسرائيل المتعاقبة على وضع مجموعة كبيرة من الخطط والبرامج وإصدار العديد من القرارات وتنفيذها ضمن استراتيجية استعمارية واضحة لتهدويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها العربي وذلك من خلال لباسها ثوبا يهودياً - صهيونياً في إطار عملية «المحو والإنشاء» التي تعرضت وما تزال تتعرض لها المدينة وغيرها من الأماكن والمدن الفلسطينية الأخرى.

وقد اشتدت وتيرة المساعي الإسرائيلية هذه خلال العقود الأخيرة التي شهدت هجمة استيطانية تهويدية مكثفة من خلال «الخطط الخمسية» المتتالية والتي تُخصّص وترصد لها موازنات ضخمة تحت مسميات مُضلّة تخفي النوايا الحقيقية الكامنة والأهداف المرجوة منها.

وفي سياق الهجمة الإسرائيلية المسعورة على الحقوق الفلسطينية، وتلك الساعية لتهدويد وأسرلة مدينة القدس كمقدمة لضفها لإسرائيل رسمياً بعدما حسمت إسرائيل موقفها، داخلياً على الأقل، بالأ تكون القدس خاضعة للتفاوض ضمن أي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، لا سيّما بعد الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل وما تلاها من صفقات ومخططات (صمغة القرن، وخطة الضم وما شابه) وأيضاً من إجراءات على أرض الواقع؛ تأتي الخطة الحكومية الإسرائيلية بعنوان: «القرار ٣٧٩٠: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية» والصادرة بتاريخ ١٣ أيار ٢٠١٨ عن الحكومة الإسرائيلية الرابعة والثلاثين برئاسة بنيامين نتانياهو كأحد الوسائل المثبتة لتهدويد المدينة ومحو عروبته عبر ممارسات وسياسات تُعرّف إسرائيلياً على أنها «قانونية» هدفها تطوير المدينة وتحسين الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية لسكانها العرب، وهي تسميات مُضلّة تستخدم كغطاء لتعمير سياسة التهويد والتي تسعى من ضمن أمور أخرى كثيرة لاقتلاع السكان العرب الفلسطينيين من المدينة.

سنحاول هنا استعراض أهم ما ورد في هذا القرار، وقراءته في ضوء النهج التهديدي المتبع ضمن السياسات والممارسات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة الساعية لمحو طابع المدينة العربي «وعبرتها»، وكذلك تحقيق الدمج اللامتكافئ لسكان المدينة العرب في الاقتصاد والعمل الإسرائيلي عبر إصدار قوانين وتشريعات وقرارات حكومية تُخصّص لها موازنات ضخمة؛ وهي القرارات التي تظهر للعلن تحت مسميات مُضلّة كـ «التطوير»، «تقليص الفجوات»، وتعزيز الاندماج... إلخ.

### تحت غطاء «الاندماج»

ينص القرار وكما يظهر في مقدمته على أن الهدف هو «تعزيز» قدرة سكان القدس الشرقية على «الاندماج» في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين، في إطار المسعى الهادف لتقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية في القدس الشرقية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠ في المجالات التالية: التعليم والتعليم العالي، الاقتصاد والعمل، النقل، الصحة، تحسين نوعية الحياة، والتخطيط وتسجيل العقارات. ويؤكد على أن هذا القرار الذي يأتي على شكل خطة يأتي بموجب واستمراراً للقوانين والقرارات الحكومية التالية:

البند (٤) من قانون أساس «القدس عاصمة إسرائيل» والذي ينص على إعطاء القدس أولوية خاصة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة التنموية.

قرار الحكومة الإسرائيلية ١٧٧٥ (٢٩ حزيران ٢٠١٤) الهادف لتعزيز قدرة سكان القدس الشرقية على الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي، والقرار رقم ٢٦٨٤ (٢٨ أيار ٢٠١٧) الساعى لتعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية للعاصمة» بأكملها.

وينص القرار على ضرورة تشكيل لجنة دائمة ولجان

أخرى فرعية تُشرف على وضع البرامج والخطط اللازمة لتنفيذ ما ورد في هذه الخطة التي تُصنّف على أنها متعددة السنوات؛ ويتراأس للجنة المدير العام لوزارة القدس والتراث وتضم أعضاء ومفوضين ومدراء من وزارة المالية، وزارة القدس والتراث، مكتب رئيس الحكومة وبلدية القدس.

### أولاً: التعليم والتعليم العالي

يُخصّص القرار ميزانية قدرها ٨٩ مليون شيكل لكل سنة؛ أي ٤٥ مليون شيكل للسنوات الخمس التي تغطيها الخطة، لمواضيع تعميق المعرفة باللغة العبرية، تعزيز التعليم التكنولوجي، توسيع نطاق التعليم غير النظامي بالإضافة لتقديم حوافز مادية وتربوية وتحسين المناهج الدراسية الإسرائيلية على أن تكون الحضة الأكبر للمؤسسات التي تقوم بتدريس المنهج الإسرائيلي واللغة العبرية.

وحسب القرار فإن الهدف المُبتغى من هذه الميزانية هو تشجيع الطلاب العرب على الانخراط في المؤسسات التعليمية المُدرجة في الخطة وزيادة أعداد المُلتحقين بها، واستجابة للظروف والمُتغيرات التي قد تواجهها اللجان المُشكلة للإشراف على التنفيذ يقع على عاتق وزارة المالية تخصيص موازنة إضافية تتراوح ما بين ٩٠-١٧٠ مليون شيكل للتعليم العالي، على أن يسهم ذلك - وفق برامج مدروسة يعكف على وضعها ومبانيها مختصون من وزارة التراث ووزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي - في تشجيع الطلاب المتفوقين من القدس الشرقية على الانخراط في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية و«الاندماج» في الوظائف والمناصب المهمة في القطاع العام.

### ثانياً: الاقتصاد والعمل

يُخصّص هذا القرار ميزانيات ضخمة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد، دمج سكان شرق المدينة في دوائر التشغيل المختلفة وزيادة معدلات الدخل لكل أسرة في شرق المدينة ودخل بلدية القدس أيضاً بحسب

ما هو منصوص عليه، فعلى صعيد العمل والرفاهية والتشغيل يُطلب من وزارة العمل والرفاه، وزارة المالية، وزارة القدس والتراث، وزارة الاقتصاد والصناعة، دائرة الإسكان، وبلدية القدس صياغة الخطط والبرامج - وفق الميزانيات التي سنورها بين الأقواس فيما يلي - التي تضمن تحقيق الاندماج الاقتصادي وتطوير خدمات الرفاه (١٥ مليون شيكل)، رفع نسبة التوظيف للرجال والنساء العرب في شرق المدينة - على أن تكون النسبة الأكبر نساءً - ٧٠٪ من العدد الكلي - (٣٥ مليون)، منع التسرب من الدراسة للطلاب والمتدربين من الأطفال والشباب والتخفيف من حدة الفقر (٧٥ مليون)، تنمية رأس المال البشري (١٥ مليون)، تعزيز الدراسات العبرية وبرامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير المهارات والتكنولوجيا (٦٥ مليون)، وزيادة عدد دور الحضانة (٥٠ مليون).

أما على صعيد الاقتصاد والتجارة، وفي سبيل تحفيز أصحاب العمل على تشغيل واستيعاب أيدي عاملة من سكان القدس الشرقية وتشجيع وتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تتكيف بشكل فريد مع سكان القدس الشرقية يُخصّص مبلغ ٤٧ مليون شيكل تقريباً لتنفيذ ما ورد في هذا القرار - فيما يتعلق بهذا المجال بالتحديد - مع الالتزام بضمان توزيع المبلغ على سنوات البرنامج بالتساوي من قِبَل الوزارات والهيئات التي ذكرناها أعلاه.

### ثالثاً: النقل

يُخصّص القرار ميزانية قدرها ٥٨٥ مليون شيكل لهذا القطاع، حيث تدّعي الخطة أن الهدف هو تحسين خدمة النقل العام في القدس الشرقية وإدخال التقنيات البرمجية والتكنولوجية عليها، ضمان وصول السكان إلى جميع أنحاء المدينة، تحسين البنية التحتية للنقل، ربط شرق المدينة بجزءها الغربي عبر برامج وخطط تفصيلية قابلة للتطوير خلال مراحل التنفيذ المُمتدة على مدار سنوات القرار/ الخطة (٢٠١٨-٢٠٢٣) من قِبَل الجهات المُكلفة بذلك، ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن القرار ينشئ صراحةً إلى ضرورة تأهيل شرق المدينة

### رابعاً: الخدمات ونوعية الحياة

يدّعي القرار أن الهدف هو تقليص الفجوات في الخدمات الحكومية والبلدية المُقدمة لسكان شرق المدينة عبر تحسين وتطوير البنية التحتية الترفيهية (بميزانية قدرها الإجمالي ١١٠ ملايين شيكل) وتحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي (١٠٨ ملايين شيكل)، بحيث تُشكّل لجنة برئاسة المدير العام لوزارة القدس والتراث والمدير العام لبلدية القدس للإشراف على صياغة خطة تفصيلية ومُخطّط تنفيذي يضمن تحقيق الأهداف الواردة في هذه الخطة واستخدام الميزانيات المُخصصة لذلك في هذا القرار لتحقيقها.

### خامساً: الصحة

يقترح القرار تخصيص مبلغ ٥٠ مليون شيكل موزعة على خمس سنوات من أجل تحسين الخدمة الطبية المُقدمة في القدس الشرقية، وهو المبلغ الأقل من بين المبالغ المُخصّصة للمجالات الأخرى التي يشملها القرار، وهو الأمر الذي يُشير بوضوح إلى النوايا الإسرائيلية الحقيقية من هذا القرار وغيره التي تسعى لتحقيق السيطرة على المدينة وتهويدتها بالكامل دون الأخذ بعين الاعتبار الوجود الفلسطيني والعربي فيها أو حتى الخدمات التي يحصلون عليها.

### سادساً: تخطيط العقارات وتسجيلها

يظهر التوجّه الإسرائيلي في هذا الجانب بشكل واضح؛ فالهدف هو سرقة أراضي المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية والتصنيف عليهم كسياسة مُنحبة منذ فترة طويلة لإخراجهم منها وإفراغ المدينة من الفلسطينيين؛ حيث يقترح القرار تسجيل وتنظيم وتسوية ١٠٠٪ من أراضي القدس الشرقية خلال فترة

الخطة وفق قانون التسوية العقارية الصادر في العام ١٩٦٩ وتلك القوانين التي تنطبق على شرق المدينة (وربما الإشارة هنا إلى بعض الأوامر العسكرية وقرارات المحكمة العليا بشأن تسوية الأراضي على غرار ما هو معمول به في الضفة الغربية)، ولتحقيق هذا الغرض تُخصّص الخطة مبلغ ٥٠ مليون شيكل موزعة بالتساوي على الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٣..

إن الموازنات المُخصّصة التي خصّصها هذا القرار «لتقليص الفجوات الاقتصادية الاجتماعية لسكان القدس الشرقية»، بحسب ما ورد في عنوانه ومضمونه، والتي تُقدّر بحوالي ١.٨ مليار شيكل، تكشف عن الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومت الإسرائيلية المتعاقبة للمدينة باعتبارها كلاً مُتكاملاً «كعاصمة موحدة لإسرائيل» دون اعتبار القدس الشرقية منطقة فلسطينية أو ربما ستكون كذلك في سياق أي تسوية سياسية مستقبلية، وهذا يُفسّر في سياق الرغبة الإسرائيلية الساعية لتدمير أي حل أو تسوية مستقبلية من شأنها أن تضمن للفلسطينيين سيادة على القدس الشرقية كعاصمة لدولتهم المنشودة.

إجمالاً يُقدم هذا القرار لمحة عن السياسات الإسرائيلية الاستعمارية المُتبعة منذ احتلال المدينة لتهدويدا «وعبرتها» وهو الأمر الذي يتطلب تحقيقه تضيق الخناق على سكانها بهدف دفعهم باتجاه الخروج منها وهو ما يحدث بالفعل في بعض الحالات التي لا تقدر على البقاء بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة المفروضة عليهم إلى جانب السياسات والممارسات الاستعمارية الأخرى، فتقليص الفجوات الاقتصادية - الاجتماعية بين سكان شرق القدس وغيرها، كما هو وارد في هدف هذا القرار، هو عملياً تعويق، بل وزيادة لهذه الفجوات من خلال عمليات الدمج اللامتكافئ الذي تُغزّر بشكل طبيعي هذه الفجوات وتعمّقها بشكل أكبر بين سكان شرق المدينة وغيرها كإحدى أدوات المنظومة الاستعمارية الصهيونية - ودولة إسرائيل كآداة تنفيذ - لتحقيق أهدافها المتمثلة في السيطرة والاقتراع والمحو والإحلال.

## افتتاحية العدد

المشروع الصهيوني، وبالتالي امتنعت أيضاً عن إصدار موقف يعارض إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وتوصل حينها رئيس الحكومة بن غوريون مع القوى الدينية الأرثوذكسية للاتفاق الشهير بشأن علاقات الدين والدولة في كل ما يتعلق بدور الدين في الدولة وحرمة السبت والمدارس الدينية وغيرها.

ماذا حصل منذ ذلك الاتفاق وحتى اليوم؟ وكيف تطورت العلاقات وإلى أي مدى أصبحت القوى الأرثوذكسية صهيونية أكثر؟ وإلى أي مدى أصبحت الصهيونية يهودية أكثر؟ فهو موضوع طويل، ونحاول في هذه العدد الإجابة على بعض التحولات في هذا المضمار.

في هذه الافتتاحية السريعة والقصيرة أود تسجيل الملاحظة التالية: على الرغم من أن الرواية السائدة تتحدث عن تحول مطرد في إسرائيل من الصهيونية لليهودية، فإنني اعتقد أن هذه الرواية لا تمثل مجمل الحكاية. لقد شهدت إسرائيل في مراحل متعددة تحولات ليبرالية تبدو معادية للدين في العقود الأخيرة مثل الاعتراف بحقوق المرأة وحقوق المثليين وانتهاك حرمة السبت والأعياد وازدياد تدخل المحاكم في بعض الأمور الدينية. عليه يبدو أن الحكاية أكثر تعقيداً، والأمور تأخذ طابعاً جديداً من مد وجزر.

لكن مما لا شك فيه أنه مياه مُثيرة جرت في النهر منذ إعلان ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا، إذ يجلس في الحكومة عدد كبير من الخاضعات ويتحكمون في مفاصل كثيرة في الدولة، ويشاركون بكثافة في عملية الاستيطان، ويزودون السياسة والسياسيين بخيال ديني ومفردات لاهوتية تعيد الصهيونية إلى أصولها الدينية.

مياه كثيرة جرت في النهر منذ ذلك الإعلان التاريخي الذي أصدره مجلس الخاخامين اليهودي في ألمانيا، عام ١٨٩٧؛ أي قبيل انعقاد المؤتمر التأسيسي للصهيونية في بازل، وأدان فيه الفكرة الصهيونية التي تقضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومن الأسباب التي أوردتها تلك الأوساط الأرثوذكسية أن المشروع الصهيوني يقدم فهماً جديداً لليهودية، إذ إنه أصبح من الممكن أن يكون المرء ملحداً دينياً ويهودياً جيداً في الوقت نفسه، لأن اليهودية لم تعد ديناً فقط، إنما أصبحت، بموجب الفهم الصهيوني لها، قومية أيضاً، وتجزئ مفهوماً إيمانية وجود يهودي غير متدين وغير ملتزم بتعاليم الدين. واعتقدت هذه الأوساط أن ذلك يشكل تحديداً لليهودية، وأنه من الممكن الحفاظ على الوجود اليهودي فقط باعتبار اليهودية ديناً وليس قومية، وأن بعدها الديني فقط هو القادر على الإبقاء عليها ظاهرة سمرمية متميزة وأصلية. من ناحية أخرى، جرى اعتبار الصهيونية بأنها تدخل في عملية الخلاص التي تعدّ بجوهرها عملية دينية، وتعني انتظار المسيح المنتظر، عليه فإن الصهيونية هي نوع من التدخل في المشيئة الإلهية وضرب من التجديف... وقد وصل الصراع لدرجة أنه جرت إقالة أحد الخاضعات اليهود الألمان لتعبيره عن تعاطف مع الحركة الصهيونية عام ١٩٠٧.

إلا أنه منذ ذلك الوقت حصلت أمور كثيرة، ومن بينها وعد بلفور، ومك الانتداب على فلسطين، والذي أعطى الحركة الصهيونية اعترافاً دولياً، ولاحقاً صعود النازية وحصول الكارثة، مما خفف حدة المعارضة داخل هذه الأوساط



## قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## قضايا إسرائيلية (٧٩)

### محور العدد:

## المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل

## ورقة سياسات جديدة صادرة عن «معهد ميتافيم»: على إسرائيل الكف عن اعتبار أوروبا معادية لها!

كتب محمد قعدان:



(عسدة، وفا)

أمام التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، وأيضاً وضع حل نهائي للاحتلال. وذكر أيضاً، أن تطور إسرائيل مع أوروبا، وتعاون ولقاءات، في فترة الستينيات والصراع قرار إسرائيلي للمبادرة الأوروبية للتعاون الاستراتيجي في مجالات عدة في العام ٢٠١٣ بشرط إتمام اتفاق سلام مع الفلسطينيين، يجسد حجم الأزمة في إسرائيل في التعاطي مع الاتحاد الأوروبي، وعدم إدراكهم لأهمية هذه العلاقة، خوفاً من الالتزام باتفاق سلام، والاستجابة الوحيدة الرسمية جاءت عبر رئيس الدولة، شمعون بيريس، بشكل إيجابي.

والنقطة المركزية التي يحاول فيلتسز إيصاها إلى صناع القرار أن إسرائيل لم تنجح حالياً في فهم طبيعة الاتحاد الأوروبي، ومحاولة الإجابة على سؤال «ماذا نريد من الاتحاد الأوروبي»، ما هي الغايات الاستراتيجية التي تود إسرائيل تحقيقها، وما هي بنية العلاقات التي ستحكم هذه الاستراتيجية، وفي إثر ذلك ستكون المسألة والصراع مع الفلسطينيين جزءاً من هذه الاستراتيجية وليس العكس.

ويوصي أنه بدايةً يجب «عدم عزل بروكسل على أساس أنها معادية لإسرائيل»، ويجب أخذها وأخذ مواقفها بجدية للنقاش في إسرائيل في المرافق السياسية. ودور أوروبا في دفع السلام مع الفلسطينيين، لا يهدد مصالح إسرائيل الحيوية، حيث أن أوروبا لم تفرض أية عقوبات جديدة ضد إسرائيل، مما يجعل معارضتها لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، غير مرتبطة بممارسات حقيقية اقتصادية أو سياسية. وأضاف فيلتسز أن إسرائيل لديها العديد من القضايا والمشكلات العالمية للمشاركة والتعاون فيها مع الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال «لإرهاب الإسلامي» وأسعار النفط والتوازن البيئي والوباء العالمي الأخير (كوفيد ١٩).

الاستيطان أو «أرض إسرائيل الكاملة»، وعادةً اليمين المتطرف الأوروبي هو الذي يدعو لهذه الاجتماعات ويحضرها اليمين من الطرف الإسرائيلي. بالتالي فهي لا تعتبر من أجل تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، بل على العكس لتثبيت الخلافات، والتشبث بانتهاك القرارات والقوانين الدولية.

**نحو صياغة رؤية وسياسات استراتيجية جديدة**  
لفت فيلتسز بدايةً إلى هذه الحادثة ليبيّن القصور الاستراتيجي الإسرائيلي في التعاطي مع أوروبا، قائلاً إنه «في أوائل عام ١٩٩٤، قبل قمة أسن للاتحاد الأوروبي بقيادة رئيس ألمانيا آنذاك، سأل المستشار الألماني هيلموت كول، السفير الإسرائيلي في ألمانيا آفي بريمر: «ماذا تريد؟» وأراد المستشار، وهو صديق لإسرائيل، الاستفادة من المناخ الإيجابي في المنطقة. وقال لرئيس الحكومة السابق إسحاق رابين، «أنا مستعد لأن أكون المحرك لتعزيز علاقات إسرائيل مع أوروبا. قل لي ماذا تريد». وجدت الحكومة الإسرائيلية صعوبة بالغة في الإجابة على سؤال حول ما هو عمق العلاقة والقرب من الاتحاد الذي نسعى إليه. هل نريد عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي (ربما مستحيل)؟ هل نريد نموذجاً مشابهاً لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع سويسرا؟»

في هذه الحادثة تحديداً، في الفترة التي تسارعت علاقات إسرائيل الخارجية مع العالم، ومنها الاتحاد الأوروبي، لم تحدد استراتيجية للتعامل مع الاتحاد الأوروبي. وفي إثر ذلك، يوضّح أن انحدار العلاقة رهنًا، هو أيضاً جزء من «فوضى السياسة الخارجية» لدولة إسرائيل، فهي لا تملك أية رؤية أو سياسات استراتيجية لتطبيقها في السياسة الخارجية. وأشار فيلتسز إلى أن عدم إدراك كبار السياسيين والخبراء والموظفين في السياسة الخارجية الإسرائيلية، الأهمية الاستراتيجية لتحسين وتطوير العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، هو عائق أساس

السياسة الخارجية، هي عائق أمام استعادة العلاقات، إذ يعتبرونه «جسماً معادياً لإسرائيل». وهذه الصورة السلبية اجتاحت أيضاً معاهد التدريب للطلاب الجدد، وفي إثر ذلك سستتعد إسرائيل أكثر عن بروكسل. إلا أنه يؤكد على أهمية العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، ويشير إلى سنوات التسعينيات واللقاءات التي جمعت إسرائيل والاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، التي أفاضت بالعديد من الإنجازات والاستحقاقات في العديد من المجالات، ويقترح فحص وقراءة جديدة للعلاقة الراهنة لتحسين العلاقات والاقتراب من بروكسل.

وقراءة فيلتسز للاتحاد الأوروبي، بعد تعيينه في وزارة الخارجية، تبين أنه يوجد العديد من الدول الأوروبية «المعادية لإسرائيل»، إلا أنه يوجد العديد من «الأصدقاء الحقيقيين» في البرلمان الأوروبي والسفارات والمفوضية الأوروبية، وعلى استعداد لتحسين العلاقات مع إسرائيل رغم الصورة السلبية المتبادلة عند بعض المسؤولين. ويشدد على أهمية العمل مع الاتحاد الأوروبي في القضايا الحساسة، على سبيل المثال الاتفاق النووي الإيراني.

غير أن إسرائيل تبتعد ولا تبذل جهداً في العودة إلى بروكسل، ويوضّح فيلتسز ذلك من خلال غياب ممثليها عن اجتماعات ولقاءات بين وزراء الخارجية والسفراء الأوروبيين، وهي تعتبر فرصة لفهم وإدراك الأجواء السياسية الأوروبية، وأحياناً تكون مواضيع حساسة، ومهمة لإسرائيل، وأيضاً يعتبرها فيلتسز فرصة لبدء تحسين العلاقات.

الصورة السلبية المهيمنة للاتحاد الأوروبي في إسرائيل والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة أضرت بالعلاقات، وأيضاً قللت من تواجد إسرائيل في بروكسل والمؤسسات والمنظمات الرسمية للاتحاد الأوروبي. مع ذلك يتواجد بعض الممثلين الإسرائيليين في بروكسل، حينما تقترح بعض الدول الأوروبية مناقشة ودعم إسرائيل، في قضايا

الدبلوماسية، لوقف الاستيطان، والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ويشير فيلتسز إلى أن انضمام مجموعة من دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٤، أثار في إسرائيل أمالاً في إحداث تغيير إيجابي في ميزان القوى الداخلي، فغلاً ساهم هذا الانضمام في إضعاف الوسط الليبرالي في أوروبا، ووضعها في كفة اليمين المتحالف مع إسرائيل، كما ساهم في صعود يسار راديكالي يصفه بأنه «معاد لإسرائيل»، وانعكست هذه التوجهات في الاتحاد الأوروبي المعادية للسياسات الإسرائيلية، في الانقطاع الإسرائيلي بين المؤسسات والمنظمات الرسمية، علماً أن الزيارة الإسرائيلية الرسمية الأخيرة لبروكسل في عام ١٩٩٥، إلا أن إسرائيل تقربت مثلاً من بولندا وهنغاريا، وفق اتفاق دعم متبادل: دعم مشروع إسرائيل في الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي المقابل إسرائيل توفر شرعية للحكومتين ومواقفهما العنصرية، اليمينية، المعادية للاتحاد الأوروبي.

إذاً، يبين فيلتسز، في خلاصة، أن إسرائيل تحت هيمنة اليمين سياسياً، تقصي أو تقلل من حجم تأثير الاتحاد الأوروبي، ودائرة نفوذ، وتعمل على إبعاده في جميع ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين. ويبلغت إلى أن ابتعاد إسرائيل تحت قيادة بنيامين نتنياهو في العقد الأخير، عن «حل الدولتين» كما تجسد في اتفاقيات أوسلو، يؤدي «إلى اتساع الفجوة السياسية وتعميق انعدام الثقة وعدم التعاطف مع إسرائيل بين بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخاصة الدول الواقعة في غرب القارة».

### إسرائيل خارج بروكسل

أوضح فيلتسز أن الصورة السلبية عن الاتحاد الأوروبي، للعديد من الإسرائيليين من أعلى الدرجات والخبرة سواء في الأجهزة الأمنية أو منظومات

نشر «ميتافيم- المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية» (Mitvim) - «مسارات» - ورقة سياسات جديدة حول تحولات العلاقات بين إسرائيل وأوروبا (المتحدة في الاتحاد الأوروبي) منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، أعدها الباحث والسفير الإسرائيلي السابق لدى الاتحاد الأوروبي دافيد فيلتسز، ويحاول فيها مناقشة العلاقات وتدهورها منذ الانتفاضة الثانية، موضحاً أن القضية الفلسطينية في جانبها الدبلوماسي، والحل المتفق عليه نظرياً بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل - «حل الدولتين واتفاقيات أوسلو» - كان سبباً رئيسياً في احتدام العلاقات، حيث إسرائيل وتحت تأثير وهيمنة اليمين سياسياً، تعارض إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة، الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبرأيه يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إتمام مشروع إقامة الدولة الفلسطينية، كما كان من واجب الدول المركزية الأوروبية الواقعة في غرب القارة إتمام مشروع إقامة الدولة اليهودية، واصفاً ذلك بقوله «إن الالتزام الأوروبي بإقامة دولة فلسطينية ينبع من نفس الذنب الأوروبي التاريخي تجاه الشعب اليهودي. وهذا يعني، من وجهة نظر هؤلاء، أن دعم قيام دولة إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، كتعويض جزئي للظلم الذي تعرض له الشعب اليهودي، أدى إلى ظلم شديد من جانب أوروبا تجاه الفلسطينيين. وأوروبا مطالبة الآن بإصلاح هذا الظلم أيضاً والعمل على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل». ومن جهة فيلتسز «يصعب استيعاب هذه النظرة للعالم في إسرائيل، وبراها البعض على أنها وجهة نظر مشوهة وحتى معادية للسامية، مما يزيد من العزلة والاحتكاك بين إسرائيل وأوروبا». بالتالي، وفقاً لفيلتسز، فإن هذا التصميم الأوروبي يمثل «الحصن الأخير» لما يسمى بـ «الحل الدبلوماسي»، ويشكل مسبباً لانحسار مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

### تباعد تدريجي في إثر «مشروع الدولة الفلسطينية»

حاولت إسرائيل أن تستفيد من الاتحاد الأوروبي في المجالات التقنية والاقتصادية وقطاعات مدنية أخرى، إلا أنها تحاول إبعاده أو تقليل تأثيره السياسي، على قراراتها المصرية المتعلقة بالأمن والحرب والاستيطان، كجزء من استراتيجية يمينية منذ حكومة مناحيم بيغن. وعلى سبيل المثال حينما أصدرت «المنظمة الاقتصادية الأوروبية» (EEC) «إعلان فينيسيا» في العام ١٩٨٠ التي اعترفت بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم وفقاً للقرارات الدولية، وفي إثر ذلك، شُنّ مناحيم بيغن، رئيس الحكومة السابق، هجوماً شديداً على أوروبا، ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها شبيهة «منظمة إس. إس النازية»، وأن أوروبا «تغازلها» كما غازلت في السابق ألمانيا النازية. وهذا الحدث يمثل الخط الذي تبنته إسرائيل في التعاطي مع أوروبا في الناحيتين السياسية والأمنية.

من هنا، حاولت إسرائيل رسم خريطة «الدول الصديقة» في الاتحاد الأوروبي لمنع أية انتقادات أو قرارات تُعنى بسياسة إسرائيل، حيث أن اتخاذ القرارات يحتاج إلى «إجماع الدول الأعضاء» وبدون ذلك، لن تتمكن دول الاتحاد الأوروبي من الضغط على إسرائيل أو فرض العقوبات عليها، بشأن الاحتلال والاستيطان والحرب على غزة وما إلى ذلك من انتهاكات القرارات الدولية سواء السياسية وغيرها من انتهاكات لحقوق الإنسان. هكذا تعمل إسرائيل على الانفكاك من الاتحاد الأوروبي سياسياً، إلا أن بعض الدول الأوروبية تحاول دائماً إفسال مخططات إسرائيلية من جهة أخرى، حيث أن الدول التي تنتقد إسرائيل، تمنعها من تحقيق استفادة كاملة من الموارد والمساعدات الأوروبية، وأيضاً تمنعها من تمرير «قرارات وإعلانات» داعمة للسياسة التي تنتهجها إسرائيل رهنًا.

على سبيل المثال ذكر فيلتسز أنه «منذ العام ٢٠١٢، لم يُعقد مجلس الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر اجتماع القيادة العليا للطرفين على مستوى وزراء الخارجية»، مما يبيّن الأثر التراكمي للتوترات التي نتجت عن الرفض الإسرائيلي المستمر للمقترحات الأوروبية

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

## «قانون أساس إسرائيل

## الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:

هنيدة غانم

" قانون أساس إسرائيل  
الدولة القومية للشعب اليهودي"  
الوقائع والأبعاد

لتحرير وتقديم هنيدة غانم  
مشاركون / ن: سونيا بولس، هناد مصطفي،  
سوسن زهر، الطون شلحن

